

التعاضدية مدخل تحليلي لدراسة استمرار النمط النيوباتريموونيالي للحكم في أفريقيا

Corporatism An Analytical Approach To Study The Continuation Of Neo-Patrimonial Pattern Of Governance In Africa

خديجة بوعامر¹

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3 (الجزائر)

مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر

bouamer.khadidja@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: سبتمبر/2020

تاريخ القبول: 03/08/2020

تاريخ الإرسال: 10/04/2019

الملخص

تهدف الدراسة إلى تقديم فهم حول العلاقة الارتباطية بين الإستراتيجية التعاضدية و استمرار نمط الحكم في القارة الأفريقية، كما تتطرق إلى الميكانيزمات التعاضدية التي تساهم في استمرار وبقاء النظام النيوباتريموونيالي في أفريقيا، وذلك على اعتبار أن أحد العوائق الأساسية التي تحوّل دون تطور المجتمع والدولة في أفريقيا، وكذا تعيق عملية الديمقراطية وبناء الدولة الحديثة، هي استخدام الدولة النيوباتريموونيالية في أفريقيا، لإستراتيجية تعاضديه بهدف الاستمرار والبقاء، وذلك انطلاقاً من كون الدولة في أفريقيا، تميزت منذ الاستقلال بكونها دولة تعمل وفق نمط تعاضدي، حيث تسيطر على جميع مفاصل الحياة، فنجد أن الهيئات العسكرية والدينية وجماعات النخب والعصب، كلها تجند لبقاء النظام السياسي واستمرار نمط الحكم القائم.

الكلمات المفتاحية: التعاضدية، الكوربوراتية، النيوباتريموونيالية، إستراتيجية البقاء، أفريقيا.

Abstract

The study aims to provide an understanding of the correlative relationship between Corporatism and the continuation of the pattern of state in the African continent, it also deals with the corporate mechanism that contributes to the survival of the neo-patrimonialism state in Africa, on the grounds that one of the main obstacles to the development of societies and the state in Africa, as well as hinder the process of democratization, and the building of the modern state, is the use of African neo-patrimonialism state strategies and mechanisms of corporatism to continue and stay, given the fact that the state in Africa has been distinguished since independence as a corporate-pattern country, where it controls all joints of life, We find that the military and religious groups and elite groups and the nerve, are all mobilized for the survival of the political system and state-based pattern.

Key words: Corporatism; Neo- patrimonialism; Survival Strategies; Africa.

مقدمة

تعتبر أفريقيا قارة التنوع والتناقضات، فمنذ استقلال الأخيرة عن الاستعمار وبداية مسيرة بناء الدولة الحديثة، شهدت القارة مراحل متنوعة، تعددت المشاكل، الأزمات، الصراعات والمعوقات، حيث اعتبرت القارة و مشاكلها ظاهرة خاصة، تستوجب البحث والتمحيص وإيجاد مداخل نظرية تُفسر تَعَقُّد وتشابك ظاهرة الدولة الأفريقية ما بعد الاستقلال، حيث عجزت الأخيرة عن إكمال عملية التحديث، وأخفقت في تحويل علاقات الدولة و المجتمع إلى علاقات تصب في مصلحة بناء الدولة الحديثة.

كما شهدت عمليات الديمقراطية فيها العديد من العراقيل، حتى أصبح يطلق على أغلب الدول الأفريقية بأنها عصابة على الديمقراطية، ونظرا لهذا التعقيد والتشابك حاول العديد من الباحثين في شؤون القارة الأفريقية، إيجاد مقاربات وأطروحات ومداخل نظرية، تساهم في فهم وتفسير وتحليل ظاهرة الدولة الأفريقية، واستيعاب ميكانيزمات عملها، وأسباب الحالة التي وصلت إليها.

فاتسع الجدل الدائر حول الأدوات التحليلية التي تساهم في فهم طبيعة الدولة الأفريقية، حيث واستخدم الباحثين مداخل تتكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية في كل مرحلة، فبرزت اتجاهات عديدة لفهم منطق عمل الدولة الأفريقية، وأنجز الدارسين لشؤون القارة العديد من الأبحاث، التي تتطرق إلى خصوصية كل حالة منفردة، والتي تجنبت التعميمات المفرطة في معالجة الحالة الأفريقية، كون القارة وتحدياتها تعتبر مجموعة مختلفة ومتعددة في أبنيتها، وممارستها، ومستويات تحليلها، ومن بين الدراسات والمداخل التي حاولت أن تقدم فهم حول حالة الدولة الأفريقية نجد؛ دولة الجذمر " لجان فرنسو بيار " J.François BAYART ، دولة لا نظام "باتريك شابال" Patrik CHABAL و"جون باسكال دالوس" J. Pascal DALOZ ، دولة الظل "وليام رينو" William RENO ، دولة التمييز والفصل لمحمود ممدني، و الدولة المستوردة " بيرترا بادي" Bertrand BADIE، وغيرها من الدراسات.

غير أنه رغم اختلاف هذه الدراسات في تناولها لمشاكل القارة، كون القارة لا تقف على أرضية مسطحة، إلا أن الأمر لا يعني عدم وجود قواسم مشتركة، سمحت للدارسين ببناء تصورات تجريدية، وصياغة مفاهيم ونظريات ومداخل تتميز بالعموم، وذلك من خلال الاستفادة من التراث النظري القائم وتكييفه ليتوافق ويستجيب لواقع القارة الأفريقية، وأحد هذه المداخل مدخل " التعاضدية " Corporatism، وهذا الأخير يقدم نظرة كلية تعطي صورة بانورامية لمنطق عمل الدولة الأفريقية.

وينطلق هذا المدخل في دراسته للدولة الأفريقية، من اعتبار أن استخدام الدولة في أفريقيا لاستراتيجية تعاضدية، قائمة على آليات تمكنها من السيطرة على جميع مفاصل الحياة، وتكثيف هذه الآليات مع كل مرحلة من مراحل تطور الدولة الأفريقية، أدى إلى استمرار نمط الحكم في أفريقيا، والذي لم يستطع الخروج من النمط الأبوي وعملية التهجين التي حصلت لهذا النمط من الحكم، ليوكب الشكل الحديث للنظام الأبوي أو ما يطلق عليه بالدولة النيوباتريمونيالية.

وانطلاقاً من ذلك ستحاول الدراسة الإجابة على التساؤل البحثي التالي: إلى أي مدى يفسر المدخل الكوربوراتي استمرار نمط الحكم في أفريقيا؟ وكيف تعمل الدولة النيوباتريمونيالية في أفريقيا على نمذجة وقلوبة المجتمع وفق نمط تعاضدي يجعلها متغلغلة وحاضرة في تفصلاته وأركانها ويجعلها تسيطر عليه؟ وللاجابة على التساؤل البحثي تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها:

أن هناك علاقة ارتباطية بين استمرار وبقاء نمط الحكم النيوباتريمونيالي والاستراتيجية التعاضدية. إذ تفترض الدراسة أن استمرارية شكل الدولة ونمط الحكم النيوباتريمونيالي القائم على المزج بين الشكل الديمقراطي للحكم والشكل الأبوي التقليدي مرتبطة بمدى قدرتها على تنفيذ الاستراتيجية التعاضدية وامتلاكها لآليات الدولة التعاضدية التي تمكنها من التحكم في تشكيلات المجتمع السياسية والمدنية. كما تستعرض الدراسة موضوع استمرار نمط الحكم في أفريقيا في المدة الزمنية الممتدة منذ نهاية الحرب الباردة إلى الفترة الحالية، وذلك على اعتبار أنها المرحلة التي ظهرت فيها الكثير من المظاهر الشكلية للديمقراطية (التعددية، الانتخابات، التنظيمات) في المنطقة، كآلية تعاضدية لاستمرار نمط الحكم.

- أهمية الدراسة

تشكل الدراسة أهمية لدى الباحثين والمختصين في الشؤون الأفريقية باعتبار الموضوع يركز على دراسة أهم معضلة في هذه الدول والمتمثلة في تعطل مسار التحديث وإشكالية استمرار نمط الحكم واستعصاء التحول نحو الديمقراطية، كما تقدم الدراسة أحد أهم المداخل التحليلية التفسيرية للعناصر الفاعلة في العملية السياسية (المدخل الكوربوراتي)، والذي يعتبر منظارا يمكننا من إلقاء نظرة بانورامية على منطق عمل الدولة في أفريقيا. وستقوم الدراسة بمعالجة الموضوع من خلال المحاور التالية:

أولاً: مقارنة مفاهيمية.

ثانياً: التعاضدية مدخل نظري لدراسة الدولة.

ثالثاً: مظاهر النيوباتريمونيالية في الدولة الأفريقية.

رابعاً: التعاضدية كآلية لاستمرار النمط النيوباتريمونيالي للحكم في أفريقيا.

المحور الأول: مقارنة مفاهيمية

يتحقق جزء كبير من عملية بناء التصورات وفهم وإدراك الظواهر السياسية من خلال دراسة المفاهيم المتعلقة بالظاهرة، وذلك نظراً لما تزودنا به الأخيرة من فهم واستيعاب، وانطلاقاً من ذلك نتطرق الدراسة للمفاهيم المرتبطة بالموضوع.

أولاً - مفهوم "التعاضدية" (الكوربوراتية) Corporatism:

يعتبر مفهوم التعاضدية أحد المفاهيم المعقدة والمتشابكة، وعملية تقديم تعريف لهذا المفهوم تكتسبها الكثير من الصعوبة، إذ ينطوي الأخير على مجموعة من المعاني، فالكوربوراتية يمكن أن تصور على أنها أيديولوجيا سياسية واجتماعية، وكذا يمكن أن توصف على أنها شكل لنظام حكم سياسي، كما يمكن تصورها على أنها طريقة لدراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع¹.

ومصطلح "الكوربوراتية" Corporatism، شهد اختلافا في ترجمته من قبل الباحثين العرب، حيث طرحت الدراسات العديد من المصطلحات المرادفة والمعبرة عن المعنى مثل "التشاركية"²، "التوحدية"³، "التضامنية"⁴ "الإدماجية" أو "التعاضدية"⁵، غير أن مصطلح "الكوربوراتية"⁶، وهو المصطلح الذي تم الاحتفاظ به من لغته الأصلية، يعتبر من أكثر المصطلحات استخداما في الدراسات⁷، و لكن بغض النظر عن التسمية الاصطلاحية، فإن المفهوم يتضمن تلك الحالة من المشاركة في مختلف جوانب الحياة وظيفيا، فيظهر الأمر كأن الجميع يتوحد في منظومة كاملة، رغم اختلاف الأدوار والأحجام والمواقع⁸.

ويقدم مفهوم التعاضدية صفة لنمط الحكم، فيقال "الدولة التعاضدية" (الدولة الكوربوراتية) Corporatist State⁹، والدولة التعاضدية هي: "الدولة المركزية القوية التي تعمل وفق آليات سلطوية قوية تتفرد بعملية تنظيم الاقتصاد وضبط العلاقة بالمجتمع"، وأهم ما يميز الدولة التعاضدية هو خلقها حالة من الشراكة والتحالف مع التنظيمات الاقتصادية والاجتماعية¹⁰.

وفي هذا الإطار تكون الدولة هي العليا وتعمل على إجبار جميع المجموعات على قبول القواعد التي تحددها، وغالبا ما تقوم بخلق مجموعات استراتيجية تكون نسخة لصورة الدولة¹¹، والتعاضدية في الأدبيات الدّارة للعالم الثالث هي نقيض الليبرالية¹².

و الكوربوراتية يعرفها " فيليب شميتير " Philippe Schmitter:

" نظام تنتظم فيه مجموعة من الوحدات، يتكون من عدد من الفئات المتميزة وظيفيا، والتراتبية تنظيميا، وتستعمل الإكراه في الانتماء إليها، كما ترخص لها الدولة، وفي أحيانا أخرى تقوم بإنشائها، كما تعطيها حق احتكار تمثيل الفئات التي تتكون منها الوحدات التعاضدية، وذلك مقابل مشاركتهم في اختيار القادة و تنظيم المطالب ومساندة الدولة"¹³.

فالدولة حسب "شميتير": هي "اللاعب الأساسي، وهي المحاور، والحكم، والمرجعية، والمخاطب، وإدارة التنفيذ، والقوة الناطمة، والعقل المدبر والضامن النهائي"¹⁴، أي أن الكوربوراتية كمذهب سياسي واقتصادي تشير إلى بنية تسمح للدولة بالهيمنة على نشاط التنظيمات الاجتماعية والسياسية، وإدراجها في البنية التنظيمية للدولة، ويمكن للدولة في هذا الشكل من التنظيم الترخيص لتأسيس هذه التنظيمات¹⁵.

ثانيا- مفهوم "النيوباتريمونيالية" (الأبوية الجديدة) Neo-patrimonialism:

بدأ استعمال مصطلح "الباتريمونيالية" (الأبوية) patrimonialism كمفهوم تحليلي مع الدراسات التي قدمها "ماكس فيبر" Max Weber¹⁶، حيث صنف الأخير أنواع السلطات إلى ثلاثة: "السلطة العقلانية-القانونية" Rational-legal Authority، "السلطة الكاريزمية" Charismatic Authority، "السلطة التقليدية" Traditional Authority وضمن الأخيرة تدرج السلطة الأبوية، والتي تعتبر نمط من أنماط السلطة التقليدية، وهذه الأخيرة حسب "فيبر" تصف نظاما سياسيا¹⁷، تقوم السلطة السياسية فيه

بالهيمنة على الحكم، كما تنحصر الممارسة السياسية في الأقرباء والأصدقاء والزبائن، الذين يشكلون دائرة بيروقراطية تعمل على بقاء هذا الأب، في إطار نظام بطريركي يعتمد على الأساليب غير الرسمية في تسيير الدولة¹⁸، فالدولة الأبوية هي الفضاء الذي ينظم فيه الحاكم سلطته كما يدير شؤونه المنزلية.

أما الباتريمونيالية الجديدة التي جاءت بعد "فيبر" برزت في الستينيات من القرن العشرين¹⁹، وذلك في المناقشات التي جرت في أروقة المشتغلين بالدراسات الأفريقية، كتطوير للصيغة الفيبرية، حيث ظهر المصطلح الجديد النيوباتريمونيالية، فيما استخدم البعض مصطلح الزبونية السياسية²⁰.

وبالاعتماد على تفسيرات "فيبر"، النيوباتريمونيالية هي مزيج بين نوعين من الأنظمة الفيبرية²¹، بمعنى أنها خليط بين نوعين من الهيمنة وهما: "الهيمنة الباتريمونيالية" *patrimonial domination*، و"الهيمنة البيروقراطية القانونية العقلانية" *legal-rational bureaucratic domination*²²، وبذلك النيوباتريمونيالية هي نظام تتعايش فيه المؤسسات القانونية والعقلانية مع المنطق الباتريمونيالي، حيث يخترق هذا المنطق المؤسسات العقلانية ويقوضها²³.

المحور الثاني: التعاضدية مدخل نظري لدراسة الدولة

يمثل اقتراب الكوربوراتية إطاراً نظرياً يساعد في تفسير الظاهرة السياسية من منظور مقارن، فهي تقدم افتراضات تحدد بعض العناصر الفاعلة في العملية السياسية، وتؤكد على الأهمية المركزية لروابط الدولة والجماعات في شرح اختلاف مخرجات العملية السياسية، وتمنح مكانة استثنائية للعلاقات البنيوية القانونية في تلك الروابط²⁴، وبذلك تعتبر الكوربوراتية منظاراً واقتراباً يستخدم لدراسة العمليات السياسية.

يُستفاد من هذا الاقتراب دراسته لمنظمات المجتمع المدني، الأحزاب السياسية والنقابات على أساس أنها تمثل قنوات مجتمعية تابعة للنخب الحاكمة، تساعد على التحكم في العملية السياسية بما يخدم مصالحها، وهو المؤشر الذي تركز عليه الأنظمة في أفريقيا لشرعنة سلطتها²⁵.

والكوربوراتية تذهب إلى أن النظام السياسي أشبه بشركة تضامن يتحد فيها الجميع تحت لواء واحد، يحدد الاتجاهات، وينظم العلاقات، ويرسم المسارات، ويتحكم في التفاعلات، ويوزع المصالح والمكتسبات، فهي تمثل شكل مميز من العلاقات بين الدولة والمجتمع، حيث ترسم قيادة الدولة مسارات النظام السياسي، وتقوم بتحديد وتنظيم أنشطة مختلف الجماعات المشكلة للمجتمع²⁶.

فجزء كبير من المجتمع ليس منظماً على أساس فردي، بل التنظيم الاجتماعي له طابع وظيفي ينتظم فيه الأفراد ويشكلون وحدات متعاضدة، عائلات، عصب، جماعات المصالح، نقابات، وفي هذا المجتمع تسعى الدولة إلى هيكلة وضبط وتحديد نشاط هذه المجموعات الاجتماعية، بالترخيص لنشاطها وإخضاعها للرقابة القانونية، كما تعمل الدولة على ضم هذه التنظيمات إلى النسق العام للدولة²⁷، حيث

تفيد آليات السيطرة الكوربوراتية في دمج مختلف التنظيمات في عملية اتخاذ القرار، وبذلك تفقد التنظيمات ميزة الاستقلال التي تعتبر هاجس نشأتها كمثثلة لمصالح المجتمع، في وجه تضخم الدولة²⁸.

إذن توجد التعاضدية حينما يصبح المجتمع منظما في كليته أو جزء منه في وحدات تعاضدية، وحينما تعمل الدولة على قولبة تلك الجماعات، بهدف السيطرة عليها، وتعمل الدولة كذلك على إدراج هذه الجماعات في نسق الدولة، في حين تعمل هذه الجماعات على تحقيق مكاسب لها ولأعضائها جراء ذلك الدمج، ويذهب "هوارد فياردا" Howard WIARDA إلى أن: "الكوربوراتية تمثل نظاما للتنظيم الاجتماعي والسياسي، تقوم فيه الدولة بالسيطرة والهيمنة وأحيانا احتكار بل وخلق جماعات المصالح"²⁹.

ويمكن النظر للكوربوراتية بشكل عام على أنها النظرية والممارسة، التي يتم فيها قولبة المجتمع في وحدات تعاضدية خاضعة للدولة، ووفقا لهذا المدخل النظري يتم تنظيم مختلف الجماعات في كيانات، تعمل كأجهزة للتمثيل السياسي³⁰، وعليه تشكل التعاضدية مدخلا لدراسة الدولة الأفريقية، انطلاقا من كون إدراك منطق عمل الدولة الأفريقية يعتبر مفتاحا لتحليل العمليات السياسية ومدخلا لتحديد أهداف الدولة ووسائل تحقيق هذه الأهداف، حيث يقدم المدخل الكوربوراتي نظرة إجمالية كلية تعطي صورة بانورامية حول طبيعة الدولة وآليات عملها.

المحور الثالث: مظاهر النيوباتريمونيالية في أفريقيا

تميزت الدولة الأفريقية بعد الاستقلال بخصائص الأبوية السياسية، من وجود شبكة علاقات تقوم على مبدأ الزبونية، وتغلغل للفساد في أركان الدولة، واحتكار السلطة من قبل الحاكم ودائرته الضيقة، ولقد ظهر في هذه المرحلة الحكام الديكتاتوريون في أفريقيا واستطاعوا تثبيت سيطرتهم على الأبنية السياسية، وتركزت الحياة السياسية حول التبادلات الثنائية بين الرجل العظيم (الحاكم) وخدامه³¹.

وذلك في إطار علاقة بين الطرفين تتميز بالهرمية والتراتبية (البطيريركية)³²، الأمر الذي أدى إلى مركزة السلطة وشخصنتها، وتعمير الحكام على سدة الحكم، فحين وصلت موجة الديمقراطية الثالثة إلى أفريقيا جنوب الصحراء بداية تسعينيات القرن الماضي، كان ستة رؤساء من بين المئة والخمسين الذين حكموا القارة الأفريقية منذ استقلالها حتى ذلك التاريخ قد تنازلوا عن السلطة بشكل طوعي، أما المئة والأربعة والأربعون رئيسا الباقون فإما استمروا على سدة الحكم أو تم إجبارهم على التخلي عن الحكم عن طريق انقلاب عسكري أو تم اغتيالهم أو سجنهم أو استمروا في الحكم مدى الحياة³³.

وفي دراسته لحالة الدولة الأفريقية استخدم "جون فرانسوا ميدارد" J.François MEDARD مفهوم الأبوية الجديدة وطبقة في الكامرون، ثم عممه على أفريقيا، ويصف "ميدارد" الدولة الأبوية الجديدة، على أنها التي يغيب فيها التمييز بين المجال العمومي و الخاص، مما يؤدي إلى شخصنة السلطة، وتدار

في هذا النمط الموارد الاقتصادية والسياسية والرمزية بشكل تبادلي، فالحاكم يحول الموارد الاقتصادية إلى موارد سياسية والعكس، وتتميز هذه الدولة بالمكانة الخاصة للزعيم، وهذا ما يؤدي إلى فشل مؤسسة السلطة وعجز الدولة وإخفاقها، حيث يذهب "ميدار" إلى أن السمة الأساسية لنظام الحكم في أفريقيا جنوب الصحراء هو وجود هذا المزيج بين نمطين، الأول هو نمط "البقرطة" La bureaucratisation و الثاني هو نمط "البترلمنة" La Patrimonialisation³⁴.

وبذلك تكون الباتريمونيالية الجديدة عبارة عن عملية تهجين بين التقليد والحداثة، أي نظام حكم يوجد فيه الجهاز الحكومي العقلاني القانوني إلى جانب النظام الباتريمونيالي، في إطار التعايش بين الحكيم، ففي النمط النيوباتريمونيالي نجد الهياكل والقواعد الرسمية، وعلى المستوى النظري نجد الفصل بين المجالين الخاص والعام، في حين يغيب هذا الفصل على مستوى الممارسة³⁵، وبذلك تمكنت الباتريمونيالية من التعايش مع البيروقراطية، لتنتج نوعاً من الأنظمة هو عبارة عن "مركب هجين"، يختلف في خواصه عن كل من المركبين اللذين دخلا في تركيبه "باتريموقراطية"³⁶، وهذا المركب الهجين تعززت ملامحه في مرحلة التحولات الديمقراطية بعد نهاية الحرب الباردة.

شهدت القارة الأفريقية بعد نهاية الحرب الباردة، تحولات عديدة مرتبطة بموجة التحولات الديمقراطية، إذ تعتبر التسعينيات من القرن الماضي عصر التحولات الديمقراطية في أفريقيا³⁷، حيث عرفت القارة انتخابات "شبه حرة" وظهرت المعارضة وتوجهت نحو التعددية الحزبية³⁸، كما استطاعت مجموعة من الدول الأفريقية تحقيق التداول السلمي على السلطة، ووصل عدد هذه الدول إلى أكثر من ثلاثين دولة من إجمالي دول القارة الأفريقية، وفي هذا الإطار شهدت القارة تطورات إيجابية مثل:

1. قبول العديد من الحكام التخلي عن السلطة بناءً على نتائج الانتخابات مثل "كينيث كاوندا" في زامبيا 1991 و"هستجز باندا" في مالاوي سنة 1994، و"آراب موي" في كينيا سنة 2002³⁹.
 2. انتهاء نظام الفصل العنصري وتسلم الأغلبية بقيادة "مانديلا" للحكم في جنوب أفريقيا سنة 1994.
 3. فوز ممثل المعارضة "مواي كيباكي" في كينيا سنة 2002 في الانتخابات الرئاسية⁴⁰.
 4. تنحي قيادات عسكرية بضغط من الشعب، موسى تراوري" في مالي سنة 1992، "وجيري رولينجز" في غانا سنة 2000، وتسليم الجنرال عبد السلام أبو بكر السلطة للمدنيين في نيجيريا سنة 1999⁴¹.
- ومع وصول هذا المد الديمقراطي، ارتفع سقف التوقعات بأن تشهد القارة عملية ديمقراطية شاملة، تؤدي إلى تعزيز الديمقراطية والتنمية في القارة⁴²، وذلك على اعتبار أن القارة شهدت في الفترة الممتدة من 1989 إلى 1997 انتخاباتٍ تعددية في نحو 75% من إجمالي الدول الأفريقية، غير أن الكثير من هذه التحولات كانت شكلية، هدفها مواكبة الظروف الدولية والداخلية، ومرة أخرى أفرزت نظم باتريمونيالية مهجنة، وذلك رغم وجود بعض التجارب التي خطت خطوات إيجابية فيما يخص التحول نحو الديمقراطية مثل: (بنين، بوتسوانا، الرأس الأخضر، غانا، موريشيوس، ناميبيا، السنغال، وجنوب إفريقيا)⁴³.

كما أشارت العديد من التقارير على مر السنوات التي تلت مرحلة نهاية الحرب الباردة إلى يومنا إلى التحسن النسبي في الصورة العامة للديمقراطية، ففي تقرير صادر عن "فريدوم هاوس"، في 2017، أشار إلى أن مناخ الحريات في أفريقيا شهد تحسن، وقد تناول التقرير بالدراسة حالة 54 دولة، وأشار إلى أن هنالك عشرة دول في أفريقيا تقدمت في المسألة الديمقراطية، بينما تتمتع إحدى وعشرون دول أفريقية بديمقراطية جزئية في حين ما زالت ثلاثة وعشرون دولة تشهد نمط حكم مغلق تغيب فيه الحريات⁴⁴.

وعلى الرغم من كل هذه التحولات التي حملتها موجة الديمقراطية للقارة الأفريقية من مطلع التسعينيات إلى اليوم، لم تتمكن من تحقيق الاستقرار لأفريقيا، فعلى الرغم من اتجاه العديد من الدول الأفريقية نحو تبني المسار الديمقراطي، والتخلي عن النظم القائمة على الأحادية الحزبية التي سادت فترة ما بعد الاستقلال،⁴⁵ و رغم ما تحمله هذه التجارب لتداول السلطة في أفريقيا من مظاهر للنظام الحديث، إلا أن هذه التجارب لم تكن كما كان يُتوقع، فلا تزال الكثير منها عبارة على عملية تكيف مع متطلبات المرحلة⁴⁶.

إذ لا تزال تتجسد الأبوية الجديدة في كثير من الدول الأفريقية، رغم خصائص الدستور، نجد أن خصائص الأبوية تتكيف وتتركز بشكل عميق في الإطار الدستوري⁴⁷، فنجد ديمقراطية شكلية، ورغم وجود الانتخابات على سبيل المثال كمظهر من مظاهر الديمقراطية في كثير من هذه الدول، عادة ما يتم الالتفاف عليها في حالة ما لم تكن النتائج تخدم النظام القائم، على غرار ما حصل في كوديفوار سنة 2010، حيث رفض الرئيس المنهزم في الانتخابات "لوران غباغبو" النتيجة وأعلن نفسه رئيسا للبلاد، وفي غامبيا تراجع الرئيس الخاسر "يحيى جامع" عن اعترافه بنتائج الانتخابات سنة 2016، كما نجد العديد من الرؤساء وصلوا إلى السلطة عن طريق التوريث (الديمقراطية بالتوريث)، على غرار ما حصل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تولى "جوزيف كابيلا" الحكم خلفا لوالدة بعد وفاته، وفي توغو توارثت عائلة واحدة الحكم منذ سنة 1963، أما في الغابون ورث "علي بونغو" الحكم عن والده سنة 2016⁴⁸، كما تتميز العملية السياسية في أفريقيا بتدخل المؤسسة العسكرية لتحديد المسار السياسي، إذ لا زالت الانقلابات العسكرية سمة من سمات الدولة الأفريقية (موريتانيا 2008، مدغشقر 2009، النيجر 2010، مالي 2012)⁴⁹.

وكل هذه الممارسات أدت إلى مركزة السلطة في يد الحاكم المهيمن والمسيطر على كل مفاصل الحياة السياسية الاقتصادية والاجتماعية، ما أدى بدوره إلى بقاء واستمرار النخب الحاكمة لمدة زمنية طويلة على هرم السلطة، إذ تمتلك أفريقيا أرقاما قياسية في مدة بقاء القيادات السياسية على رأس السلطة والجدول التالي يقدم عينة عن هذه القيادات:

الجدول 1: فترة تولي الرؤساء الحكم في الدول الأفريقية

الدولة	الرئيس	سنة تولي الحكم	طريقة الوصول إلى الحكم	سنة انتهاء الحكم	طريقة انتهاء الحكم	مدة الحكم
الغابون	عمر بونجو	1967	التنصيب	2009	الوفاة	43 سنة (مدى الحياة)
أنغولا	إدواردو دوسانتوس	1979	—	2017	الاستقالة	38 سنة
غينيا الاستوائية	تيودورو مباسوغو	1979	انقلاب عسكري	إلى اليوم (2020)	مستمر	41 سنة
جمهورية الكونغو	ديني إنغيسو	1979	الانتخاب	إلى اليوم (2020)	مستمر	35 سنة باستثناء سنة 1992، 1997
الكاميرون	بول بيا	1986	—	إلى اليوم (2020)	مستمر	38 سنة
بورкина فاسو	بليز كومباري	1987	انقلاب عسكري	2014	الاستقالة	27 سنة
أوغندا	يوري موسفي	1986	التنصيب	إلى اليوم (2020)	مستمر	34 سنة
زيمبابوي	روبرت موغابي	1987	التنصيب	2017	انقلاب عسكري	30 سنة
السودان	عمر البشير	1989	انقلاب عسكري	2019	انقلاب عسكري	30 سنة
التشاد	ديبي إدريس	1990	انقلاب عسكري	إلى اليوم (2020)	مستمر	30 سنة
إريتريا	أسياس أفروفي	1993	الانتخابات	إلى اليوم (2020)	مستمر	27 سنة
جيبوتي	عمر جبلة	1999	الانتخاب	إلى اليوم (2020)	مستمر	21 سنة
روندا	بول كاغامي	2000	الانتخاب	إلى اليوم (2020)	مستمر	20 سنة
بورندي	بيار نكورونزيزا	2005	الانتخاب	إلى اليوم (2020)	مستمر	15 سنة
توغو	غناسينغي فو	2005	توريث	إلى اليوم (2020)	مستمر	38 سنة
الكونغو الديمقراطية	جوزيف كابيلا	2001	توريث	2018	ضغوط شعبية	18 سنة

المصدر: إعداد الباحثة

من خلال الجدول يمكن ملاحظة ملامح الأبوية السياسية في الدول الأفريقية، إذ تظهر الشخصية ومركزية نظام الحكم من خلال طريقة الوصول إلى السلطة، و التي تتميز في أغلبها بأنها طريقة تسلطية. بالإضافة إلى أن نهاية فترة حكم هؤلاء الحكام في أغلب الأحيان كانت عن طريق الانقلابات والضغط الشعبية (الاحتجاجات)، و في العديد من الحالات استمر الكثير من رؤساء أفريقيا في الحكم مدى الحياة، وبالتالي يمكن القول أن تعمير الحكام على رأس السلطة في أفريقيا لعقود هو أحد أهم مظاهر الدولة النيوباتريمونالية في أفريقيا.

المحور الرابع: التعاضدية كآلية لاستمرار النمط النيوباتريموونيالي للحكم في أفريقيا

تُحكّم المجتمعات في أفريقيا بمنطق سياسي يقوم على حصر الدولة في شخص الحاكم، بحيث تم إعادة إنتاج نمط الحكم الباتريموونيالي في شكل جديد ليوأكب التحولات الداخلية والخارجية التي تشهدها دول القارة، وذلك بهدف حماية النخب الحاكمة وضمان استمرارها، وفي سبيل ضمان هذه الاستمرارية كان لا بد أن تبحث هذه النخب عن ميكانيزمات تمكنها من تنفيذ استراتيجية البقاء، وهذا يتطلب منها العمل وفق استراتيجية تمكنها من السيطرة على السوق (الموارد الاقتصادية)، من أجل تثبيت شرعيتها، مع السيطرة على المجتمع، من خلال العمل على عدم خلق نخب جديدة منافسة لها⁵⁰.

وضمن آليات "استراتيجية البقاء" Survival Strategies التي قدمها "دانيال برومومبرغ" Daniel Brumberg⁵¹، تستخدم الدولة الأفريقية بهدف استمرارية النمط النيوباتريموونيالي، آليات تعاضدية قائمة على عملية الهيمنة والسيطرة على جميع مفاصل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك من خلال خلقها لحالة التعاضد مع تنظيمات المجتمع، على نحو يحقق التوافق بين ثلاثة عناصر هي: الدولة، السوق، والمجتمع.

لقد استخدمت الدولة التعاضدية آليات متعددة لإنجاز متطلبات استراتيجية البقاء، من تعديل القوانين والداستاتير، وآليات سياسية، كإنشاء أحزاب مفبركة وتنظيمات مدنية ونقابية مصطنعة، كما اعتمدت سياسة اختراق التنظيمات ومراقبتها، واستخدمت الأساليب القمعية والإكراهية، وكل ذلك من أجل بقاء واستمرار نمط الحكم القائم.

واستخدمت النخب الحاكمة هذه الآليات من أجل الالتفاف على عملية التحول الديمقراطي، مثل إجراء بعض التعديلات الدستورية للإبقاء على السلطة في يد رئيس الدولة أو عائلته، تعديل دستور توغو 2002 و تعديل دستور أوغندا 2005، حيث قام رئيس أوغندا "يوري موسفي" بتعديل المادة التي تحدد عدد عهود الحكم، أو تقييد مشاركة بعض القوى في العملية السياسية⁵²، والأمر نفسه ينطبق على الغابون سنة 2003، وجمهورية الكونغو الديمقراطية سنة 2011، قام النظام الحاكم بمجموعة من التعديلات تمكن الرؤساء المنتهية ولايتهم من الاستمرار في الحكم⁵³، و بذلك أصبحت الديمقراطية في أفريقيا تأخذ الطابع السوري، أو ما يطلق عليها "التسلطيات الانتخابية"⁵⁴.

وتسعى الدولة بذلك إلى تكريس فكرة الحاكم الذي يهيمن على جميع مفاصل الحياة، بشكل يمكنه من التحكم في كل دوائر السلطة، كما يستخدم هذه السلطة من أجل عقد الصفقات المرتبطة بضمان الولاء، وتوزيع المهام، التي يجب أن يقوم بها كل طرف من أجل دعمه، وبذلك يقوم ببناء نظام قائم على الزبونية السياسية⁵⁵، ولبناء هذا النظام عملت الدولة على إعادة إنتاج للآليات التعاضدية بما تتطلبه مقتضيات كل مرحلة، وفي هذه المرحلة استمرت مؤشرات تعاضدية الدولة فيما يخص علاقتها بالمجتمع.

فالدولة في أفريقيا تتميز بوجود عدد كبير من التنظيمات، فنجد دول تتركز فيها خصائص الأبوية تنشط على أراضيها أعداد كبيرة من منظمات المجتمع المدني، النقابات، والأحزاب السياسية، فعلى سبيل المثال تشير التقديرات أنه في السودان تنشط حوالي 3000 منظمة من منظمات المجتمع المدني⁵⁶، أما في أوغندا فتقدر عدد المنظمات المسجلة والمعترف بها بشكل رسمي حوالي 3401⁵⁷، أما في نيجيريا تضم شبكة المنظمات غير الحكومية أكثر من 2400 منظمة.⁵⁸ ومن خلال تتبّع المؤشرات التعاضدية في النظم السياسية الأفريقية يمكن الإشارة أنها تتمثل في:

أولاً: خلق واحتواء الدولة للتنظيمات

تستند الدولة النيوباتريمونالية بهدف تنفيذ عملية تنظيم المجتمع في وحدات تعاضدية، لسياسة اختراق التنظيمات أو احتوائها أو خلق تنظيمات منافسة والتحكم في نشاطها⁵⁹، ففي الدولة الأفريقية يستخدم الحاكم التنظيمات المختلفة لاختراق المجتمع وتقويضه وتوفير المساندة التي تضمن بقائه .

وفي إطار منطق خلق الجماعات نجد نموذج يتكرر في العديد من الدول الأفريقية وهو النموذج السنغالي، ففي فترة حكم الرئيس "عبدو ضيوف" التي امتدت (1981 - 2000) اعتمد الأخير على مجموعة من التنظيمات الشبابية، الثقافية والنقابية، التي قام بخلقها مثل الحركة الوطنية للمساندة (MNS) ولجنة مساندة عمل الرئيس عبدو ضيوف (COSAPAD) وجماعة الالتقاء من أجل السنغال الجديد (GRESEN) والتي هيمن أعضاؤها على المناصب العليا في الدولة حيث عُين الكثير من قياداتها في المناصب الوزارية، كما عملت الأخيرة على التفاوض مع النظام حول المناصب مقابل توفير قاعدة مجتمعية مؤيدة للنظام، وفي هذه الدولة التي يوصف فيها التنافس بين النخب السياسية على أنه "نظام المنافع" استند كذلك الرئيس عبد الله واد (2002-2012) إلى منطق الزبونية السياسية، وأعاد إنتاج الممارسات الزبونية التي كرسها ضيوف، فاستطاع اختراق الاتحادات الطلابية واستخدمها لكسب التأييد، وذلك عبر تخصيص مبالغ كبيرة لتمويل هذه الاتحادات، كما كرس لمنطق الحصول على المكاسب الرمزية لمن يدعمه، حيث مكن هذه الاتحادات المؤيدة له من وصول أعضائها للمناصب العليا في البلاد و من ضمن هذه المناصب تعيينهم كمسؤولين في "مؤسسة الصناعات الكيماوية" في السنغال.⁶⁰

ويمكن الإشارة كذلك للحالة الكاميرونية حيث تتدرج مختلف التنظيمات والجماعات بما فيها الأحزاب السياسية في فلك السلطة، كما نجد أحزاب عديدة دعمت النظام الحاكم مقابل مجموعة من المكاسب، أهمها المشاركة في السلطة بشكل جزئي (المكاسب الرمزية)، ومثالا على ذلك ما حدث في انتخابات 2018 الرئاسية قام عشرين حزبا بتأييد الرئيس "بول بيا" المستمر في السلطة منذ عقود⁶¹، أما في روندا رغم إقرار التعددية الحزبية، لا توجد معارضة حقيقية، و في انتخابات 2017 أعلنت معظم الأحزاب دعمها للرئيس⁶²، أما بقية الأحزاب فهي عبارة عن أحزاب مصطنعة من قبل النظام السياسي تدور في فلك الدولة بهدف رسم المشهد الديمقراطي وتشتيت المجتمع.

ثانياً: السماح بإنشاء التنظيمات مع مراقبة الدولة وتقييدها لنشاط التنظيمات

تقوم الدولة في حالة لم تستطع احتواء أو اختراق التنظيمات بعملية المراقبة والتقييد و ذلك بخلق القيود والمعوقات القانونية والإدارية والمالية، إذ تمتلك إمكانية حلها أو تحديد مجال حريتها، و فرض قيود قانونية وإدارية صارمة على أنشطة التنظيم أو الجماعة⁶³، وذلك على غرار ما قام به النظام الحاكم في السودان سنة 2015 قبل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية من إجراءات ضد تنظيمات المجتمع، حيث رفض السماح لمنظمات المجتمع المدني بمراقبة الانتخابات، وألغت السلطة تراخيص بعضها، مثل المنتدى المدني، واتحاد الكتاب السودانيين، ومركز محمود محمد طه⁶⁴.

وفي دولة التشاد تم سنة 2017 حظر تنظيمات مجتمعية معينة، وفُرضت قيود على الحق في الإضراب على النقابات، وتم حظر أنشطة "الحركة الوطنية لاستنهاض المواطنين"، وهي حركة تجمع منظمات المجتمع المدني ونقابات العمال والأحزاب السياسية، كما تدخلت السلطات في الشؤون الداخلية للنقابة العمالية التي تمثل الباحثين والأساتذة في الجامعات "سينيكس"، وذلك بهدف إزاحة رئيسها وإنهاء الإضراب، كما حظر قانون المنظمات غير الحكومية سنة 2016 في المادة 44 عليها ممارسة أنشطتها دون الحصول على موافقة لجنة المراقبة الحكومية بالمقاطعة⁶⁵.

وفي هذا الإطار أشارت منظمة "هيومن رايتس" في تقرير لها صدر سنة 2012 معنون بـ "تقييد النقد: تهريب وإعاقة المجتمع المدني في أوغندا" إلى التضييق الذي تتعرض له منظمات المجتمع المدني في أوغندا، وإلى القيود البيروقراطية التي تضعها السلطة لإعاقة نشاطها، ومنها اشتراط موافقة المجلس الحكومي للمنظمات غير الحكومية، الذي يديره وزير الداخلية لممارسة نشاطها، ويراقب أعضاء في أجهزة الاستخبارات الأوغندية أعمال المجلس لرصد نشاط المجتمع المدني⁶⁶.

فالدولة في إطار هذا النموذج التعاضدي، تستخدم أجهزتها المختلفة في اختراق المجتمع المدني وإعادة هيكلته، وذلك من خلال سياسات "اندماجية" Inclusionary، أو "استعابية" Exclusionary، بغية إدماج أو إقصاء بعض الجماعات المؤثرة داخل النظام، مستخدمة في ذلك مجموعة من الإجراءات والقيود في إطار سياسة التهريب والترغيب⁶⁷.

كما أن عملية استمرار الدولة النيوباتريمونيالية، تستلزم من الحاكم مجموعة من التحالفات، ضمن منطق تبادل المصالح، و يقوم بعملية الحفاظ على هذه التحالفات، التي تمكن النظام السياسي من البقاء، ويستمر في توسيع دائرة الدعم مع الاعتماد على خلق التناقص والخلافات بين أطراف هذه الدائرة، ويستمر هو في التحكم في هذه الدائرة التي تشمل مجموعة من المكونات ومنها الجيش الذي يكون ولاؤه العامل الحاسم في بقاء الحاكم، وتتم هذه العملية في إطار حالة من الزبونية السياسية حيث يوجد راعي وزبون، إذ يتعامل النظام الراعي مع المواطنين كزبائن، فيستخدم فيها الراعي الموارد لتقديمها للزبائن بهدف ضمان الولاء من طرف هؤلاء الزبائن⁶⁸.

والدولة النيوباتريمونيالية تنظم المجتمع من خلال بيروقراطيتها الممتدة، ومن خلال الاتحادات والمجتمع المدني، هذا الشكل التعاضدي الذي يسمح بنفوذها وتغلغلها ووسطوتها، والسؤال الذي يُطرح هنا: لماذا المجتمع له قابلية لأن يكون متعاضداً؟، هذا تفسره الأبوية الجديدة، لأن السلطة تمتلك قوة رمزية، وتمتلك قوة مادية، فهو خاضع زبونيا له مصلحة، وكل البيروقراطيات والاتحادات منتفعة ماديا، وكذلك رمزيا لامتلاكها الواجهة وحق التعبير، والحضور كمكسب رمزي .

ولتنفيذ عملية الهيمنة على المجتمع تحتاج الدولة كذلك إلى السيطرة على الموارد، وانطلاقا من ذلك نجد أن الربيع الذي تمتلك الدولة عائداته في الكثير من الدول الأفريقية، أدى إلى تركيز الثروة والقوة السياسية في أيدي النخب الحاكمة، الأمر الذي جعل من هذه الموارد الضخمة تذهب إلى تمويل رغبة النخب في البقاء والاستمرار، فالأنظمة التي تعتمد على الربيع تكتسب قوة تجعلها تسيطر على المجتمع ماديا وتهيمن عليه رمزيا، والمجتمع الضعيف، يفرز الزبونية، وتتشكل العلاقة المتبادلة والتي يغذي كل منهما الآخر.

يلعب الربيع أدوارا محورية في الحياة السياسية و الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأفريقية، وذلك على اعتبار أن أكثر من نصف دول القارة الأفريقية تعتمد على الموارد الربعية في تمويل الحياة السياسية والاقتصادية⁶⁹، سواء كان هذا الربيع مصدره الموارد النفطية، كأغولا، نيجيريا، التشاد، السودان، الكامبيرون، الغابون، غانا والكونغو برازافيل أو كان مصدره المجال الزراعي، ليبيريا، بروندي، روندا كوديفوار، أو مصدره التعدين كجمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية أفريقيا الوسطى، بتسوانا،⁷⁰ ليبيريا، سيراليون، زامبيا و ناميبيا⁷¹، فكل أنواع الموارد الطبيعية الضخمة التي تمتلكها أفريقيا أدت بها لأن تصبح دولة ريعية.

وفي هذا الإطار تشير الأرقام إلى أن أفريقيا تمتلك ثلث احتياطي اليورانيوم في العالم ونحو 70% من الفسفور و 55% من الذهب و 87% من الكروم و 57% من المنجنيز و 42% من الكوبالت⁷²، كما أنها تمتلك حوالي 10% من الاحتياطي العالمي للنفط والغاز كما⁷³، كما توجد في أفريقيا 21 دولة منتجة للنفط و تنتج القارة حوالي 11% من النفط العالمي بما يعادل 70 إلى 100 مليار برميل من النفط يوميا⁷⁴، بالإضافة أنها توفر 7% من الطلب العالمي للغاز، وعلى سبيل المثال عائدات النفط النيجيرية بلغت خلال ربع القرن المنصرم نحو 300 مليار دولار، وتقوم تشاد بتصدير النفط منذ عام 2003 بمعدل 200 ألف برميل يوميا، وتنتج جمهورية غينيا الاستوائية ما يعادل 350 ألف برميل يوميا.⁷⁵

وانطلاقا من هذه الأرقام يوصف الاقتصاد الأفريقي بأنه اقتصاد ريعي على اعتبار أن أغلب الدول الأفريقية تشكل الموارد الأولية ما يفوق 50% من بنية صادراتها، وتوجد دول تتعدى فيها هذه النسبة 90% مثل جمهورية أفريقيا الوسطى، بروندي، أثيوبيا، موريتانيا، السودان، موزمبيق، بوركينا فاسو، غينيا بيساو، أنغولا، النيجر و سيراليون⁷⁶.

وعليه يمكن القول أن الدولة في أفريقيا ينطبق عليها مفهوم الدولة الربعية والذي يشير إلى الدولة التي تعتمد على مورد خارجي تابع، ويتأسس الاقتصاد الريعي على شرطين: شرط سيادة عنصر ريعي في مداخل الاقتصاد الوطني، حيث تسود فيه الريع بنسبة ضخمة تتجاوز 70 %⁷⁷، بالإضافة إلى شرط أن يكون الريع من مصدر خارجي⁷⁸، وتكون عائدات الريع نتيجة بيع مادة خام، أو لقاء تقديم خدمات إستراتيجية أو عن طريق فرض ضرائب على حوالات المغتربين في الخارج⁷⁹.

وقد منح الريع الدولة مجالا واسعا للانتشار، ولتضخيم أدوارها الاقتصادية، ذلك أن الريع يزيد من إيرادات الحكومة ويمنحها القدرة على النمو والتفوق على الفواعل الأخرى⁸⁰، كما مكن الأخير الدولة من إعاقه عملية تطور المجتمع الذي يعيد إنتاج ذاته كمجتمع خارج إطار الدولة⁸¹، فتركيز مصادر الدخل المالية في أيدي النخبة الحاكمة، لعب دورا مهما في فرض شروط العقد الاجتماعي بينها وبين رعاياها، حيث تجسدت قاعدة حصول المواطنين على منافع مالية مقابل ولائهم السياسي لهذه النخب الحاكمة⁸².

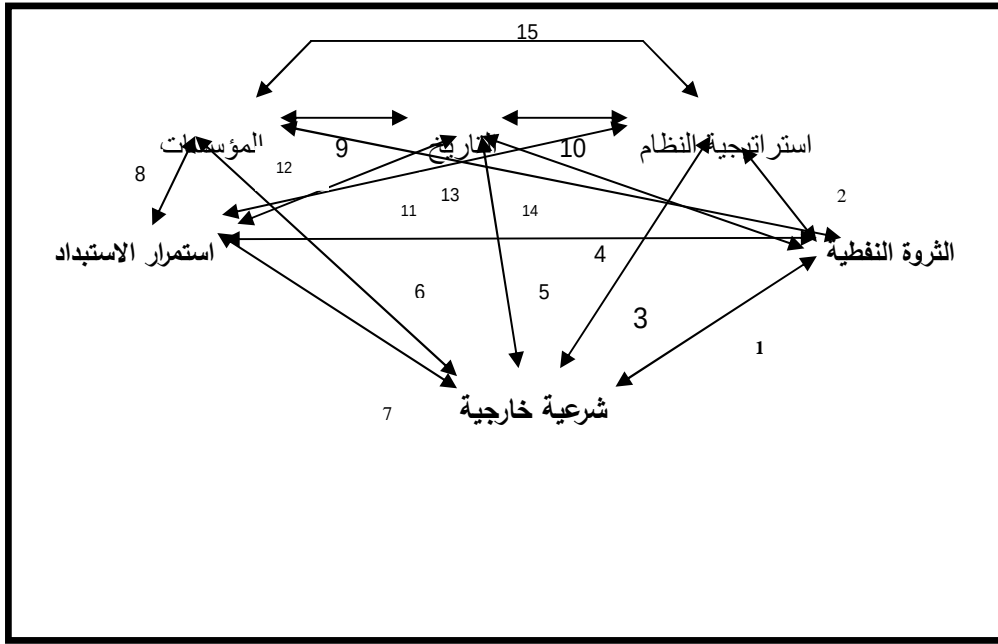
فالنظام الريعي يقوم بالتحصيل والتوزيع بهدف الحصول على الولاء، وتصبح الدولة عبارة عن مضخة لتحصيل المداخل المالية، وتوزيعها على المؤيدين، وتتم عملية التوزيع من خلال مجموعة من الوسائل، مثل عملية التوظيف غير المبررة⁸³، عملية شراء الأصوات أثناء الانتخابات توزيع الأموال أثناء الحملات الانتخابية... إلخ، وتعتبر الحالة النيجيرية رائدة في هذا النمط من التوزيع، ففي أفريقيا في كثير من الأحيان تعتمد الدولة على سياسات توزيعية غير عقلانية، ومن بين هذه السياسات كذلك نجد عملية تمويل التنظيمات المجتمعية الهادفة إلى إعادة إنتاج أيديولوجية الدولة وسياساتها⁸⁴.

وهذه الحالة من الزبونية ترسخت حسب " يار كبوندي" في أفريقيا، إذ تمكنت الأخيرة من تكريسها في علاقاتها مع المجتمع فتمكنت بذلك في إعاقه أي فعالية وأي دور حقيقي لتنظيمات المجتمع، كما تمكنت من استمالتها واختراقها وأصبحت هذه التنظيمات تقوم بأدوار حددتها لها النخب الحاكمة مقابل الحصول على التمويل، وذلك في إطار علاقة قائمة على تبادل المنافع⁸⁵، وعليه منح الريع الدولة القدرة على الاستيلاء على المجتمع، فهذا النمط من الإنتاج مثل سند الدولة النيوباتريمونيالية الأهم في إعادة إنتاج منطق الهيمنة والسيطرة على الدولة⁸⁶.

وبالتالي يمكن القول أن الريع يسمح للدولة بعرقلة تطور القوى الاجتماعية من خلال سياسات تتراوح بين محاولات احتوائها، بمنحها مزايا اجتماعية وسياسية، أو السيطرة عليها من خلال إصدار القوانين التي تقيدها، وذلك حتى لا تستطيع تشكيل قوة فاعلة⁸⁷، فتبعية الجماعات المالية للدولة، تسمح لهذه الأخيرة بفرض استراتيجيتها الإدماجية على عدد كبير من التنظيمات، وتحويل العلاقات بها إلى علاقة شراكة سلبية⁸⁸، وهذه الاستراتيجية القائمة على محورين، الإقصاء والإدماج، أدت إلى تجريد الفرد من دوره كمراقب في معادلة العقد الاجتماعي، وجعلته يلعب دور الزبون الذي يخدم مصالح النخبة الحاكمة⁸⁹.

وعليه الدولة في هذا النمط تعتمد سياسة الإدراج والإقصاء، وقد ساهم في قدرتها على اعتماد هذه السياسة ملكيتها للموارد، وهنا يمكن القول أن "الدولتية وإشاعة الأجهزة البيروقراطية في جسم الدولة مثلت بعضا من المتلازمات للدولة التعاضدية"⁹⁰، وفي هذا الإطار ذهب الدارسون لشؤون القارة الأفريقية أن مظاهر التعاضدية ستظل العنصر المهم في الأيديولوجيات السياسية للقادة الأفارقة، ويؤكدون على أن التعاضدية وعناصرها سمة من سمات الدولة الأفريقية⁹¹

الشكل 1: تفاعل الربيع النفطي مع عوامل أخرى لتفسير استمرار نمط الدولة



المصدر: عادل أورابح (2018)، الدولة الربيعية وإشكالية الأمن_ دراسة حالة الجزائر_ أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، ص.180.

يوضح الشكل حالة التفاعل المعقد والمتشابك بين مجموعة من المتغيرات المؤثرة في عملية صنع القرار في الدولة الربيعية على غرار الشرعية، التاريخ، نوع المؤسسات، حيث يشير الشكل إلى وجود تفاعل بين مجموعة من المتغيرات تعمل على بقاء واستمرار نمط الحكم، وفي مقدمة هذه المتغيرات نجد الربيع(النفطي) الذي يعتبر المتغير المحوري المؤثر في استمرار نمط الحكم، حيث يعتبر المحرك الرئيسي لمختلف التفاعلات ضمن هذا النسق الهادف لاستمرار نمط الحكم النيوباتريمونيالي.

و في ظل هذه الوضعية، انتشرت مظاهر الفساد السياسي من الرشوة و تبييض الأموال، ونهب المال العام من طرف النخبة الحاكمة وتحولت هذه المظاهر في دول أفريقيا الغنية بالثروات إلى سمة من سماتها إذ أكدت جميع التقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية حول الشفافية والحكم الراشد أن الدول التي

تعتمد على ريع النفط في أفريقيا مثل: التشاد، الكامرون، الكونغو برازافيل، غينيا الاستوائية، نيجيريا. تأتي في مقدمة الدول التي يتغلغل فيها الفساد داخل النخب الحاكمة⁹².

ونتيجة شخصنة السلطة وغياب المأسسة كانت هيمنة التعسف، وحينما يشعر الفاعل الفردي أن سلوكه لا تقفنه الأطر، ولا تنظمه أي معايير، يفسح المجال لأهوائه ورغباته الشخصية، مما جعل الدولة الأبوية الجديدة تتميز بعتالتها الوظيفية، وعدم القدرة على القيام بوظائفها، حيث لا يهتم قادتها بقضايا التنمية ولكن بقضايا البقاء في السلطة والهيمنة على مفاصل الحياة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية وبتراكم الثروات والاستئثار بها، والعمل على إضفاء الشرعية لسلطتهم عبر القيام بعملية توزيع الريع، الذي بفضلها يتمكنون من تحويل مواردهم الاقتصادية إلى رموز، ومواردهم الرمزية إلى موارد سياسية.

الخاتمة

في الأخير يمكن القول أن الدولة في أفريقيا بعد الاستقلال تحولت إلى دولة نيوباتريمونيالية، أي مزيج من النظام التقليدي الأبوي ونظام الحكم الحديث، وبهدف استمرار هذا النمط من الحكم بعد اجتياح موجة الديمقراطية الثالثة القارة، يمكن القول أن قادة أفريقيا، اتبعوا إستراتيجية تعاضدية في إدارة التجديد السياسي، حيث يهيمن النظام التعاضدي على مفاصل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وقد ساهم في قدرتها على تنفيذ هذه الإستراتيجية امتلاكها لمجموعة من الأدوات في مقدمتها الثروة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. الكوربوراتية كمقاربة لا تقتصر على كونها مقاربة سياسية فقط، فهي مقاربة سيوسولوجية تنظر إلى العلاقة بين ثلاثة عناصر أساسية وهي السلطة، المجتمع والسوق، بمعنى أنها تنظر إلى أنماط التداخل والتعزيز بين هذه المكونات، والكيفية التي تتغلغل بها السلطة في المجتمع والتمدد الاجتماعي في السلطة، وهيمنة هذه الأخيرة على الموارد الاقتصادية، فتتوحد هذه العناصر الثلاثة، من أجل استمرار شكل السلطة المهيمنة، والتي تجد جذور قوتها في الولاء الاجتماعي التي تعمل الدولة على تشكيله، وتجد قوتها المادية من هيمنتها على الموارد المادية واحتكارها للقوة العسكرية.

2. إن استمرار ثقافات ومعايير وقيم الولاء التقليدية، التي ما زالت موجودة داخل المجتمع (الأبوية الجديدة)، والتي تعمل السلطة على تثبيتها واستغلالها عن طريق تنظيم الجماعات، وتوزيع الامتيازات التمثيلية، الرمزية، والمادية (الإستراتيجية التعاضدية)، أدى إلى استمرار نمط الحكم في أفريقيا.

3. ترتبط قدرة الدولة على احتكار السلطة، بقدرتها على تنفيذ الاستراتيجية التعاضدية الهادفة إلى إعاقه فعالية المجتمع وتنظيماته، الأمر الذي أدى إلى فقدان الأخير لدوره كمراقب لنشاط الدولة.

4. الدولة في أفريقيا ترخص لتنظيمات المجتمع المختلفة وتدمجها في أجهزة الدولة لا لتسهيل من عملية التحديث، ولا بهدف الحفاظ على السلم الاجتماعي، بل تقوم بذلك بهدف حفظ التحجر السياسي، واستمرار نمط الحكم النيوباتريمونيالية،

4. يشكل الربيع الذي تمتلكه الدولة في أفريقيا، دعامة أساسية لضمان تنفيذ الاستراتيجية التعاضدية فامتلاك هذه الأخيرة لعوائد مالية ضخمة منحها القدرة على التمدد والانتشار في المجتمع، وسمح لها ببناء العلاقات الزبونية مع المجتمع، وذلك بما يضمن بقائها واستمرارها.

- التوصيات

1. إن عملية بناء دولة يُتداول فيها الحكم وقف المنطق الحديث، و كذلك تجاوز المنطق النيوباتريمونيالي في الحكم في أفريقيا يتطلب ضرورة تكوين مجتمع مدني مستقل وتفعيل أدواره والعمل على توفير أرضية تمكنه من أن يعمل خارج المنطق التعاضدي .

2. ضرورة إجراء التعديلات على المنظومة القانونية المرتبطة بتأسيس تنظيمات المجتمع المختلفة وحرية نشاطها، وتوسيع مجال الحريات، بما يُمكن من قيام علاقة بين الدولة والمجتمع قائمة على الشراكة وليس الزبونية السياسية.

3. الكشف عن طبيعة مصادر تمويل التنظيمات المجتمعية بشفافية مع ضرورة التأكيد على استقلاليتها وعدم خضوعها للدولة.

4. يتطلب بناء دولة وفق المنطق الديمقراطي في أفريقيا التخلص من استئثار الدولة بالثروة، و تبني نمط جديد من ملكية الثروة وفصل الحكم عن الثروة، وذلك عن طريق التخلص من الطابع الربيعي للدولة من خلال إصلاح اقتصادي يقوم على تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد منتج وتحويل الربوع إلى مصدر لاستثمار الثروة .

الهوامش:

- 1- نزيه الأيوبي، ترجمة: أمجد حسين، تضخيم الدولة العربية، السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 377.
- 2- نزيه الأيوبي، نفس المرجع السابق، ص 96.
- 3- بدر الدين إكرام: التوحيدية دراسة للجماعات المصلحية في تطورها المعاصر، سلسلة بحوث سياسية، جامعة القاهرة، 1990، ص 5.
- 4- خلدون النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي: دراسة بنائية مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1996، ص 183.
- 5- أحمد سليم البرصان، علم السياسة: المفاهيم والأسس، الدولة، السلوك السياسي، السياسة الدولية، دار زهران للنشر، 2014، ص 259.
- 6- عزمي بشارة، الدين والعلمانية في سياق تاريخي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الجزء 2، المجلد 1، 2015، ص 304.
- 7- نزيه الأيوبي، مرجع سابق، ص 96.
- 8- سامح راشد، قضايا ونظرات الوطن والأمة والعالم: السياسة والحكم في مصر، مركز الحضارة للدراسات، 2015، ص 2.
- 9- محمد زاهي المغربي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995، ص 120.
- 10- نايف حطاب السليم، أسنة الاستعمار حروب صليبية وإرهاب امبريالي، المعتر للنشر والتوزيع، 2014، ص 112.
- 11- نزيه الأيوبي، مرجع سابق، ص 391.
- 12- جويل ميجدال، ترجمة: محمد صلاح علي، الدولة في المجتمع، عالم الأدب للطباعة والنشر، 2018، ص 272.
- 13- Douglas Chalmers, Corporatism and Comparative Politics, in Louis Cantori and Andrew Ziegler, Lynne Rienner Publishers, 1988, p 137.
- 14- نزيه الأيوبي، مرجع سابق، ص 384.
- 15- دانيال غيران ترجمة: عومرية سلطاني، الأناركية من النظرية إلى التطبيق، دار تنوير للنشر والإعلام، 2015، ص 139.
- 16- Max Weber, Economie et Société :les catégories de la sociologie, Tom1, Julien Freund et al(trad), Jacques Chavy et Eric de Dampierre(dirs) pion, 1971, pp336, 337.
- 17- وليد نجيب نصار، مأزق الديمقراطية في الوطن العربي في ظل النظم الباتريموونيالية الجديدة: الأردن نموذجاً، مركز دراسات الوحدة العربية، 2016، ص 41.
- 18- حافظ عبد الرحيم، الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية سياسية في تجربة البناء الوطني في تونس، مركز الوحدة العربية، 2002، ص 17.

- 19- Gero Erdmann and Ulf Engel, Neopatrimonialism Revisited –Beyond a Catch-All Concept, In. GIGA Research Program: Legitimacy and Efficiency of Political Systems, N° 16, February 2006, p.p. 18, 19.
- 20- أشرف عثمان، الدولة النيوپاتريمونيالية في المشرق العربي في المنطق العصبي وإعادة إنتاج الطائفية، مجلة عمران، العدد 22، 2015، ص 11.
- 21- نجيب نصار، مرجع سابق، ص 47.
- 22- Gero Erdmann, op.cit.p 19.
- 23- أشرف عثمان، مرجع سابق، ص 47.
- 24- نصر محمد عارف، الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة، التحول من المجتمع إلى الدولة ومن الثقافة إلى السوق، المركز العربي للدراسات السياسية، 2006، ص 26.
- 25- عبد القادر بن حمادي، الانتقال الديمقراطي المغاربي بين الأعداء الوهمية والتحفيزات المتجدد، النشر الجامعي الجديد، 2017، ص 16.
- 26- John Martz and David Myers, Understanding Latin American Politics, in Howard Wiarda (ed.), Comparative Politics, Critical Concepts in Political Sciences, Routledge, 2005, p 140.
- 27- شاهر إسماعيل الشاهر، دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة، المركز الديمقراطي العربي، 2017، ص 99.
- 28- دانيال غبران، مرجع سابق، ص 139.
- 29-Howard Wiarda, Comparative Politics: Approaches and Issues, Rewman publishers, 2007, pp 92 , 101.
- 30- عبد الله جاد فودة، التوحيدية في النظام السياسي المصري، عن: <http://criterion.blogspot.com/2017/03/عبد-الله-جاد-فودة-التوحيدية-في-النظام-السياسي-المصري.html>
- 31- حمدي عبد الرحمن، الصراعات العرقية والسياسية في أفريقيا، الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل، مجلة قراءات إفريقية، العدد 1، 2004، ص 44.
- 32- هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص 16.
- 33- سيد أحمد ولد الأمير، الديمقراطية في إفريقيا: قراءة في المسار والمصير، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 2017، ص 2.
- 34- Jean François Médard, L'Etat patrimonialisé, politique Africaine, N° 39, 1990, P P 26,30.
- 35-Osumgh Oarche, Toxic or Toxin? The state, Neopatrimonialism and anti corruption efforts in Nigeria ,The Korean journal of politics studies Vol 28 ,N°1 ,2013 ,P 114.
- 36- أشرف عثمان محمد الحسن، الدولة النيوپاتريمونيالية في المشرق العربي: في المنطق العصبي وإعادة إنتاج الطائفية، في مشكلة الطائفية وصناعة الأقليات في الوطن العربي، مجموعة مؤلفين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017، ص 137.
- 37-Michael Bratton, Nicholas van de Walle, Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective, Cambridge University, 1997, p85.

- 38-خيرى عبد الرزاق جاسم، التحولات الديمقراطية في أفريقيا، مجلة الدراسات الدولية جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية، عدد30، 2006، ص19.
- 39- أميرة عبد الحليم، الحكم في أفريقيا: من الانقلابات العسكرية إلى التداول السلمي، تقرير مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2005 ، ص6.
- 40- خيرى عبد الرزاق جاسم، مرجع سابق، ص 23.
- 41- أميرة عبد الحليم، مرجع سابق، ص6.
- 42-Staffan Lindberg, A Theory of Elections as a Mode of Transition, in Lindberg, Staffan (ed.) Democratization by Elections: A New Mode of Transition? Johns Hopkins University Press, 2009, p32.
- 43- حمدي عبد الرحمن، حالة التحول الديمقراطي في أفريقيا: رؤى تقييمية، قراءات أفريقية، عن: <http://www.qiraatafrican.com/home/n>
- 44 سيد أحمد ولد الأمير، مرجع سابق، ص2.
- 45-Samuel Decalo, Back to square one: the re-Democratization of Africa, Africa Insight , The African Institute of south Africa, Vol.21 ,No.3 ,1991, p153 .
- 46- أميرة عبد الحليم، مرجع سابق، ص ص6، 7.
- 47- عبير الفقي، الأبوية السياسية في النظم السياسية الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، عن: com.yahoo@berbera72 .
- 48- سيد احمد ولد الأمير، مرجع سابق، ص 5.
- 49- السيد علي أبو فرحة، مستقبل الدولة الإفريقية بين السطوة العسكرية وجدوى الديمقراطية، مجلة قراءات افريقية، العدد 13، 2012، ص 34.
- 50- برتراند بادى، ترجمة: محمد نوري المهداوي، التنمية السياسية، تالة للطباعة والنشر، 2001، ص ص 176-177 .
- 51-Daniel Brumberg, Authoritarian Legacies and Reform Strategies in the Arab World, in Brynen, Korany and Noble (eds.), political Liberalization and Democratization in the Arab World, Vol.1, Lynne Rienne, 1995 , p229.
- 52- أميرة عبد الحليم، مرجع سابق، ص7.
- 53- سيد أحمد ولد الأمير، مرجع سابق، ص ص 4-5.
- 54- فوزية زراولية، الربيع والحروب الأهلية في أفريقيا جنوب الصحراء، مع الإشارة لحالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، مجلة الحقيقة، العدد 39، 2017، ص161.
- 55- وليد نجيب نصار، مرجع سابق، ص 46.
- 56- السودان التغيير السياسي يختبر منظمات المجتمع المدني، عن: <https://arabi21.co%D8%A7%D>
- 57-Denis Muhangi , study of civil society organization in Uganda, Erere University, 2004 , p12.
- 58- زينب مصطفى رويحة، المجتمع المدني في أفريقيا: التحديات وحدود الدور، مجلة قراءات أفريقية، عن: <https://www.qiraatafrican.com/ho>

- 59- عبد الناصر جابي، العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر: الواقع والآفاق، مجلة الوسيط، العدد 6، 2006، ص 65.
- 60- محمد غربي، سماعين جلة، التحولات السياسية في السنغال: من المركزية "السنغورية" إلى الديمقراطية الزبونية، في بومدين طاشمة وآخرون، المشكلات السياسية في القارة الأفريقية، مكتبة الوفاء القانونية، 2016، ص 138.
- 61- حكيم نجم الدين، أزمة الانفصال والانتخابات الرئاسية 2018، قراءات إفريقية: عن <https://www.qiraatafrican.com>
- 62- محمد عاشور مهدي، انتخابات 2017 في أفريقيا قراءة تحليلية، مجلة قراءات افريقية، العدد 26، 2018، ص ص 35-36.
- 63- أحمد سليم البرصان، مرجع سابق، ص 298.
- 64- زينب مصطفى رويحة، مرجع سابق.
- 65- نفس المرجع السابق.
- 66- أوغندا تزايد تهريب وتهديد المجتمع المدني: عن <https://www.hrw.org/ar/news/2012/08/21>
- 67- أحمد سليم البرصان، مرجع سابق، ص 302.
- 68- أشرف عثمان، مرجع سابق، ص 48.
- 69- فوزية زراولية، مرجع سابق، ص 155.
- 70- نفس المرجع السابق، ص 151.
- 71- لحسن الحسناوي، إفريقيا بين إشكالية استنزاف الموارد وتحدي التنمية، مجلة قراءات افريقية، العدد 35، 2018، ص 69.
- 72- حمدي عبد الرحمن، مصر وتحديات التدخل الدولي في أفريقيا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2013، ص 10.
- 73- حمدي عبد الرحمن، أفريقيا وتحولات النظام الدولي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2017، ص 197.
- 74- أيمن شبانة، النفط الإفريقي عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد، قراءات افريقية، العدد 11، 2012، ص 78.
- 75- حمدي عبد الرحمن، أفريقيا وتحولات النظام الدولي، مرجع سابق، ص ص 198-199.
- 76- لحسن الحسناوي، مرجع سابق، ص 69.
- 77- عبد الرزاق أمقران و آخرون، البراديغم الريعي والظاهرة السياسية والتنمية في الجزائر، المجلة العربية للدراسات الأنثروبولوجية المعاصرة، العدد 3، 2015، ص 33.
- 78- حازم الببلاوي، الدولة الريعية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 31، 1987، ص 78.
- 79- عزمي بشارة، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 36.

- 80- مايكل روس، ترجمة: محمد هيثم نشوان، نقمة النفط، منتدى العلاقات الدولية، 2014، ص 85.
- 81- غسان سلامة وآخرون، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص ص 112-114.
- 82- ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، علاقات التفاعل والصراع، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 130.
- 83- وليد نجيب نصار، مرجع سابق، ص ص 77-78.
- 84- فوزية زراولية، ص ص 160-161.
- 85- صالح زباني، عادل زقاع، نحو تفعيل المجتمع المدني في مكافحة الفساد، في: بومدين طاشمة وآخرون، المشكلات السياسية في القارة الإفريقية، مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص 499.
- 86- نور الدين دخان، أمينة مرزاق، الربيع السند الاقتصادي للدولة في المجال السياسي العربي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 5، العدد 6، 2018، ص 116.
- 87- فضيلة عكاشة، الحوار الاجتماعي والدولة الربعية في الجزائر، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 1، 2011، ص 30.
- 88- منير مباركية، علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر، مجلة دفاتر السياسية والقانون، 2011، ص 417.
- 89- فوزية زراولية، ص 163.
- 90- نزيه الأيوبي، مرجع سابق، ص 100.
- 91-Masahisa Kawabata, An Overview of the Debate on the African State, Afrasian Centre for Peace and Development Studies, n 15, 2006, pp.15
- 92- فوزية زراولية، مرجع سابق، ص 163